غرفة الرياض
Riyadh Chamber

الاستثمـــــار الأجنبـي في المملكة العربية السعودية

خلال فترة 2016 - 2024

إعـــــــداد : مركز البحوث والمعلومات

سبتمبر 2025م

مقـــدمة:

بـدأت المملكـة العربيـة السـعودية رحلتهـا مع رؤيـة 2030 في سـعيها الى تنويـع الاقتصاد السـعودي وتطوير كافـة قطاعـات الاقتصـاد، وهـذا مـن ضمـن رؤيتها في جعـل اقتصـاد المملكة مـن ضمـن أكبر 15 اقتصادا في العـالم وجعـل اقتصـاد المملكـة مـن ضمن الـعشرة الأوائل في مؤشر التنافسـية، ويشـكل الاسـتثمار في أي اقتصـاد ركيزة أساسـية للتنميـة الاقتصاديـة وحجـر الأسـاس نحـو النمـو الاقتصـادي، لذلـك بـدأت المملكة العربيـة السـعودية تبدي جل اهتمامها في القطاع الاسـتثماري وزيادة الاسـتثمارات وتطويـر القطاع الخاص ليسـاهم في خلـق اقتصـاد نوعـي وقـوي لا يعتمد علـى النفـط والانفـاق الحكومي فقط.

ومـع انطلاقـة رؤيـة 2030 وضعـت المملكـة العربيـة السـعودية مسـتهدفات استراتيجيـة لتعزيز الاسـتثمار وزيادتـه في الاقتصـاد السـعودي، ومـن ضمنها زيـادة مسـاهمة القطاع الخـاص في الناتج المحلـي الإجمالي بنسـبة % 65 وزيـادة الانفـاق الاسـتثماري سـواء كان هـذا الاسـتثمار محلـي او أجنبي مـن خلال مضاعفة حجم الاسـتثمارات السـنوية ليصل الى ثلاثة اضعاف بحلول 2030، وان يكون الاسـتثمار مسـاهم في الناتج المحلـي الإجمـالي بنسـبة % 30 مـن اجمـالي الناتج المحلي (ويشـمل ذلـك تكويـن رأس المال الثابت).

وقـد تضمنـت الرؤيـة مسـتهدف استراتيجـي مسـتقل يعنى بـه الاسـتثمار الاجنبي المبـاشر في المملكـة العربية السـعودية، وهـذا لأهميـة الاسـتثمار الأجنبي في الاقتصاد الوطني، حيث يسـهم الاسـتثمار الأجـنبي في زيادة رأس المال ورفـع الكفـاءة والجـودة في الأسـواق المحليـة مـن خلال زيـادة التنافسـية وأيضـا يسـهم في تعزيـز التجـارة الدوليـة في المملكـة وتمويل القطـاع الخاص.

حيـث وضعـت من ضمـن الاستراتيجية مسـتهدفا ينص علـى مضاعفة الاسـتثمار الأجنبي المبـاشر في المملكة العربيـة السـعودية ليصـل الى 388 مليـار ريـال سـعودي (حـوالي 103.5 مليـار دولار). وأيضـا زيادة نسـبة الاسـتثمار الأجـنبي في الناتـج المحلـي الإجمـالي بما يعـادل % 5.7 مـن الناتج المحلـي الإجمالي.
كل هـذه الأهـداف تصـب في تحـول المملكة العربية السـعودية الى قـوة اقتصادية عالميـة، وتضعها في مصاف الـدول المتقدمـة اقتصاديـا، وتسـاعد هـذه الأهـداف أيضـا في جعـل المملكـة مركـزا عالميـا للإنتـاج والصناعة والابتـكار وستسـهم في بنـاء بيئـة خصبة للاسـتثمار وجعـل المملكـة نموذجا لتطـور الاقتصادي المسـتدام.

الاستثمار الأجنبي المباشر: مستهدفات المملكة وخارطة الطريق

تعرف الهيئة العامة للإحصاء الاستثمار الأجنبي المباشر **(FDI)**: بأنه ذلك الاستثمار الذي يعكس علاقة طويلة الأمد واهتمام دائم لكيانات اقتصادية مقيمة في اقتصاد آخر غير الاقتصاد المستثمر به، وهذا يعني امتلاك المستثمر الأجنبي نسبة **10 %** أو أكثر من حقوق المساهمين، مما يخوله لممارسة نوع من السيطرة أو التأثير على عملية صنع القرار بما يخدم مصالحه، وبذلك توصف هذه العملية بأنها استثماراً أجنبياً مباشراً [1].

وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية وواقع الدول أن الاستثمار الأجنبي المباشر لطالما أسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في البلد المعني من خلال خلق فرص عمل كبيرة للكوادر البشرية وزيادة توظيف الموارد المحلية ورفع الإنتاجية للموارد نفسها من خلال نقل التكنولوجيا والتقنية الحديثة للدول وتطوير رأس المال البشري ليتواكب مع التقنية وأيضا نقل المعرفة الإدارية والتنظيمية.

وكل هذه العوامل ستسهم في بناء بنية تحتية متطورة في المملكة من خلال زيادة إنتاجية الموارد المحلية وتطوير رأس المال البشري، لذلك تستهدف المملكة العربية السعودية من خلال الاستراتيجية الوطنية للاستثمار تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وقد وضعت المستهدفات التالية:

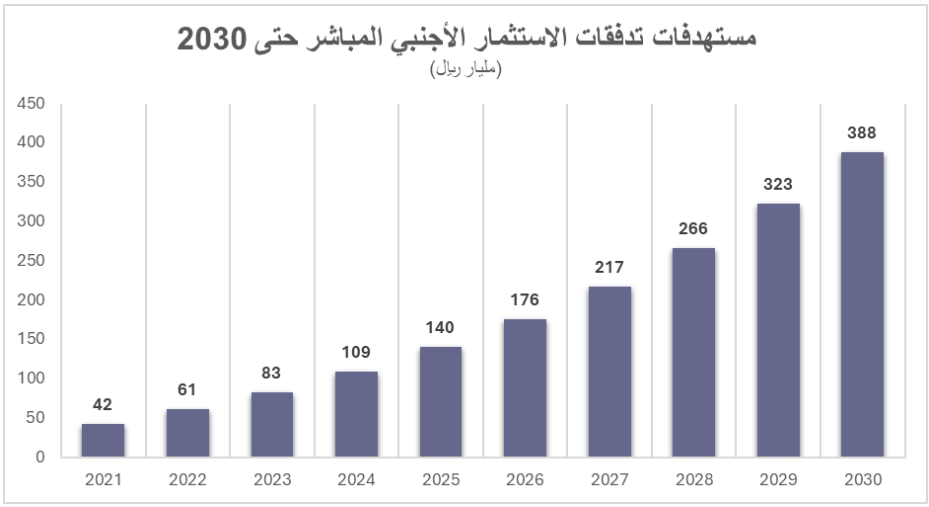

المصدر: وزارة الاستثمار – نشرة إحصائيات الاستثمار الأجنبي

[1] المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة:

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأنها المعاملات المالية التي تحدث بين مؤسسة الاستثمار الأجنبي والمستثمرين المباشرين أو الشركات المرتبطة بهم خارج الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية محددة. وتنقسم إلى نوعين:

- التدفقات الداخلة: وهي عندما تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية أو أدوات الدين داخل الاقتصاد المضيف
- التدفقات الخارجة: عندما تؤدي إلى انخفاض في الالتزامات مثل توزيع الأرباح أو سداد القروض أو تخارج المستثمر الأجنبي[2].

وغالبا ما يعكس زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي في بلد ما زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في مستقبل هذا الاقتصاد وثقتهم في متانته ومصادر دخله.

لذلك تبنت المملكة العربية السعودية منذ انطلاق الرؤية منهجا واسع من الإصلاحات التشريعية والاقتصادية التي تسعى إلى تعزيز الاقتصاد وتنويع مصادر دخله وقد نجحت المملكة في ذلك حيث حظي الاقتصاد السعودي بقفزات في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة من 2016 – 2024 نظهر في الشكل التالي حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال فترة 2016 إلى 2024:

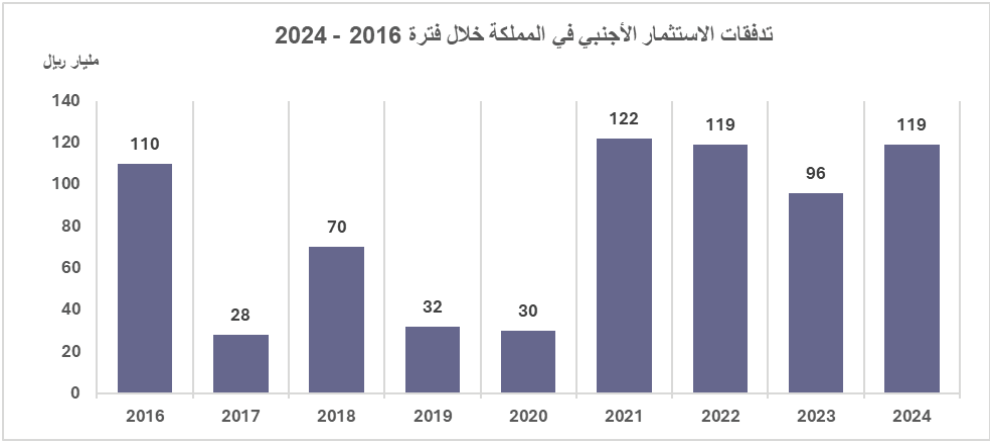

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء – الاستثمار الأجنبي المباشر 2024

[2] المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

نلاحظ في البيان تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي في بداية سنوات إطلاق الرؤية حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي لعام 2016 أكثر من 110 مليار ريال. ومن أبرز العوامل التي عززت الاستثمار عام 2016 إطلاق رؤية المملكة 2030 وتعديل بعض تشريعات الاستثمار مما حفز تدفقات الاستثمار الأجنبي في تلك السنة.

استمرار تذبذب التدفقات إلى عام 2019 - 2020 حيث بلغت 32 مليار ريال و 30 مليار ريال على التوالي وهي قيم تعبر عن انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي بالمملكة مقارنة مع 2018 حيث بلغت نسبة الانخفاض في تلك الفترة حوالي % 54 - و % 57 - على التوالي مقارنة مع 2018، وأبرز العوامل التي أدت إلى هذا الانخفاض في معدلات تدفقات الاستثمار الأجنبي في تلك الفترة هي جائحة كورونا التي وضعت الاقتصاد العالمي تحت حالة من عدم اليقين واغلاقات في اغلب اقتصادات العالم مما أثر على تنقل رؤوس الأموال بين الدول والاستثمارات الدولية وبالتالي أثر سلبا على الاستثمارات الأجنبية في المملكة.

ابتداءً من عام 2021، شهدت التدفقات تصاعداً ملحوظاً حيث بلغت 122 مليار ريال، بنسبة نمو تجاوزت % 307 مقارنة بعام 2020. ويُعزى هذا الارتفاع الكبير إلى عودة النشاط الاقتصادي العالمي بعد الجائحة، وما ترتب عليه من زيادة في حجم الطلب العالمي، الأمر الذي انعكس إيجابًا على الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك المملكة.

مقارنة مستهدفات تدفقات الاستثمار الأجنبي في المملكة بالأداء الفعلي حتى 2030

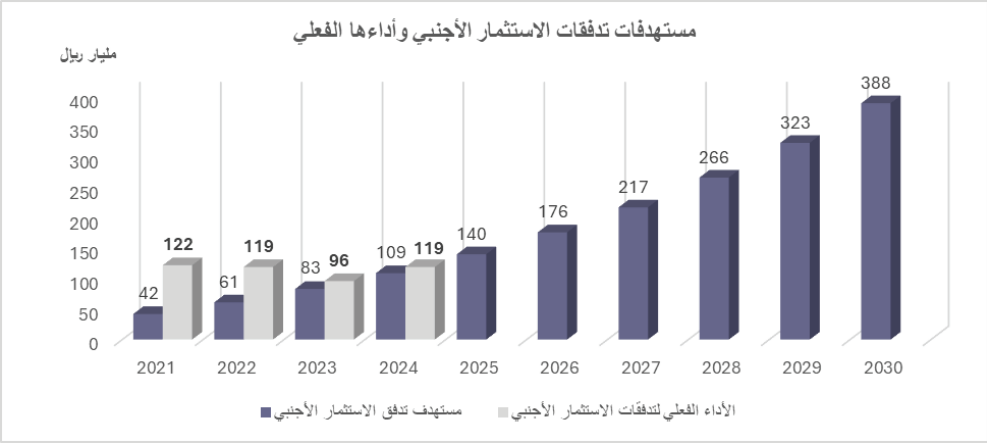

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء – الاستثمار الأجنبي المباشر 2024

كما هو موضح في الرسم البياني جاء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة خلال عام 2021 بقيمة 122 مليار ريال وقد تخطى مستهدف السنة بحوالي 190 % مقارنة بالمستهدف.

وفي عام 2022 قد تخطت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستهدف وقد جاءت الاستثمارات ب 119 مليار ريال متخطيتا المستهدف بمعدل 95 %.

وفي عام 2023 قد وصلت الاستثمارات الأجنبية إلى ما يقرب من 96 مليار ريال أي ما يعادل زيادة عن المستهدف بنسبة 16 %.

أيضا في عام 2024 جاءت تدفقات الاستثمارات الأجنبية بقيمة 119 مليار ريال أي ما يعادل زيادة عن المستهدف بنسبة 9 %.

في مجمل المقارنة نتائج مبشرة، تعكس التقدم الملحوظ في جهود جذب الاستثمارات الخارجية، وتعكس فعالية السياسات والإصلاحات الاقتصادية التي تنتهجها المملكة.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة

يعـرف صنـدوق النقد الدولي رصيد الاسـتثمار الأجنبي المباشر: علـى انه إجمالي القيمة التراكمية للاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة التي يحتفـظ بهـا المسـتثمرون الأجانـب في اقتصـاد معين في لحظـة زمنية محددة. يشـمل هذا الرصيـد كلا من:

- حقوق الملكية
- إعادة استثمار الأرباح
- القروض بين الشركات

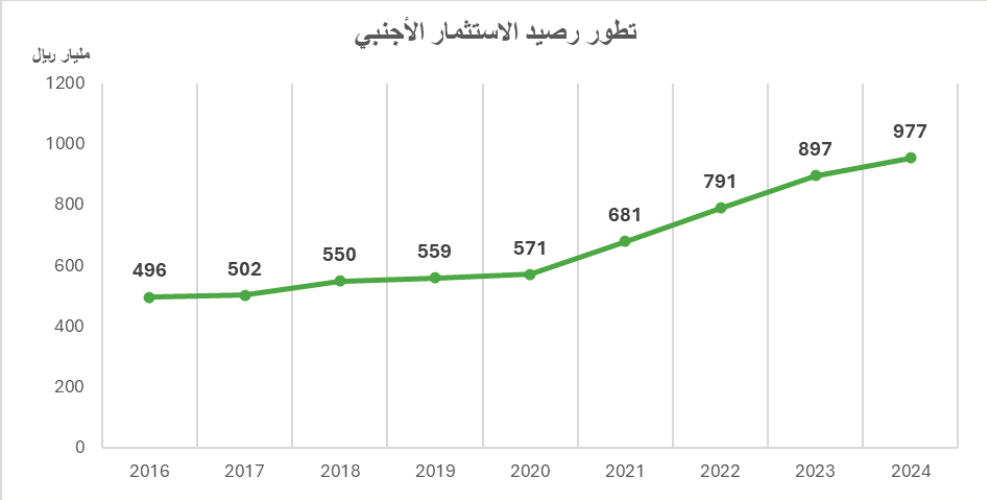

المصدر:الهيئة العامة للإحصاء – الاستثمار الأجنبي المباشر 2024

مـن خلال الرسـم البيـاني أعلاه، نلاحـظ أن رصيد الاسـتثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السـعودية شـهد نمـوًا ملحوظًـا خلال الـفترة من عام 2016 إلى 2024. فقـد بلغ الرصيد في عام 2016 نحـو496 مليار ريال، واسـتمر في الارتفاع بشـكل تدريجي على مدى السـنوات التالية، حتى وصل في عام 2024 إلى ما يقارب977 مليـار ريـال، أي بمعدل تغير يقـدر بحوالي 97 % خلال ثماني سـنوات فقط.

ويعكـس هـذا الرقم تحولًا كبيرًا في البيئة الاسـتثمارية في المملكة، ومدى التحسـن في جاذبيتها، كما يُبرهن على ثقة المسـتثمرين الأجانب في قوة ومتانة الاقتصاد السـعودي.

[3]المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF) – دليل ميزان المدفوعات

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة

صـافي الاسـتثمار الأجـنبي هو مـؤشر اقتصادي يعبر عـن الفرق بين الاسـتثمارات التي يقوم بها سـكان الدولة في الخـارج (الاسـتثمار المباشر الخارجي) والاسـتثمارات التي يقـوم بها الأجانب داخل الدولة (الاسـتثمار المباشر الداخلـي) خلال فترة زمنية محددة.[4]

وهو يساعد في تقييم ميزان المدفوعات وفهم اتجاهات تدفق رأس المال

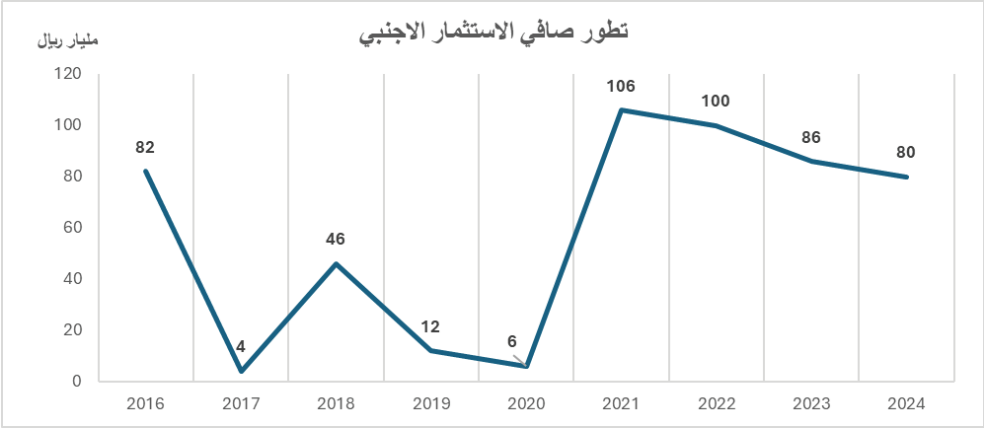

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء – الاستثمار الأجنبي المباشر 2024

شـهد صـافي الاسـتثمار الأجـنبي المبـاشر في المملكـة العربية السـعودية تقلبـات ملحوظة خلال الـفترة من عام 2016 إلى 2024. فقـد سـجل أدنى مسـتوى لـه في عـام 2017 بنحـو 4 مليـارات ريـال، ويُعـزى ذلـك إلى التحـول في السياسـات الاقتصاديـة وبدايـة تطبيـق الإصلاحـات ضمـن رؤيـة 2030، ممـا أثـار حـذر بعض المسـتثمرين الأجانـب في تلـك المرحلة.

في عـام 2018، بـدأ المنحنى بالتصاعد، حيث ارتفع صافي تدفقات الاسـتثمار الأجـنبي المباشر إلى نحو 46 مليار ريـال. ومن أبرز العوامـل وراء هذا الارتفاع:

- بدء التنفيذ الفعلي للمشاريع الكبرى التي أُطلقت في الفترة 2016–2017.
- إطـلاق الهيئـة العامة للاسـتثمار في عـام 2018 حزمـة إصلاحات وإجـراءات تحفيزية عـززت البيئة الاسـتثمارية وجذبـت رؤوس الأمـوال الأجنبية.

[4] المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF) – دليل ميزان المدفوعات

أمـا بين عامـي 2019 و2020، فقـد اتخـذ صـافي الاسـتثمارات الأجنبيـة منـحىً تنازليًـا نتيجـة حالـة عدم اليـقين التي مـرّ بهـا الاقتصـاد العالـمي بسـبب جائحـة كورونـا، والتي أثرت بشـكل مبـاشر على حركـة رؤوس الأمـوال الدوليـة. وقـد بلغ معـدل الانخفاض خلال تلـك الفترة نحـو % 74- و % 87- على التـوالي مقارنة بعام 2018.

كمـا يُظهر الرسـم البياني، فقـد بلغت تدفقات صافي الاسـتثمارات الأجنبية ذروتها في عامـي 2021 و2022، متجـاوزةً 106 مليـار ريال و100 مليار ريـال على التوالي.

غير أن السـنوات الأخيرة شـهدت تراجعًا طفيفًا، حيث انخفض صافي الاسـتثمار الأجنبي المباشر في عام 2023 إلى 86 مليـار ريـال بمعـدل انخفـاض قـدره % 14 مقارنـة بعام 2022. واسـتمر الانخفـاض في عام 2024 ليصـل إلى 80 مليـار ريـال، أي بانخفـاض نسـبته % 6 مقارنـة بعـام 2023. ويُعـزى هـذا التراجـع إلى عدة عوامل، مـن أبرزها:

- ارتفاع معدلات التضخم العالمية خاصة سنة 2023.
- زيادة تكاليف التمويل والتشغيل في عام 2023.
- التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2024.

جدول تفاصيل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية لفترة 2016 – 2024 (مليار ريال)

الفتـــــرة PERIOD	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر FDI STOCK	صـافي الاستثمار الأجنبي المبـاشر FDI NET INFLOW	تدفقات الاستثمار الأجنبـي المبـاشر FDI INFLOW
2016	496,241,470	82,330,627	110,078,350
2017	501,813,581	3,802,734	28,092,034
2018	550,077,127	45,529,208	70,310,869
2019	559,402,164	11,547,065	31,825,729
2020	570,720,131	6,079,741	29,863,160
2021*	680,744,508	106,313,900	121,789,813
2022*	791,035,970	100,162,733	118,941,162
2023	897,347,258	85,513,118	95,983,319
2024	977,363,116	80,015,857	119,173,994

المصدر: وزارة الاستثمار – نشرة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر
الهيئة العامة للإحصاء – الاستثمار الأجنبي المباشر 2024

* بيانات تم تحديثها

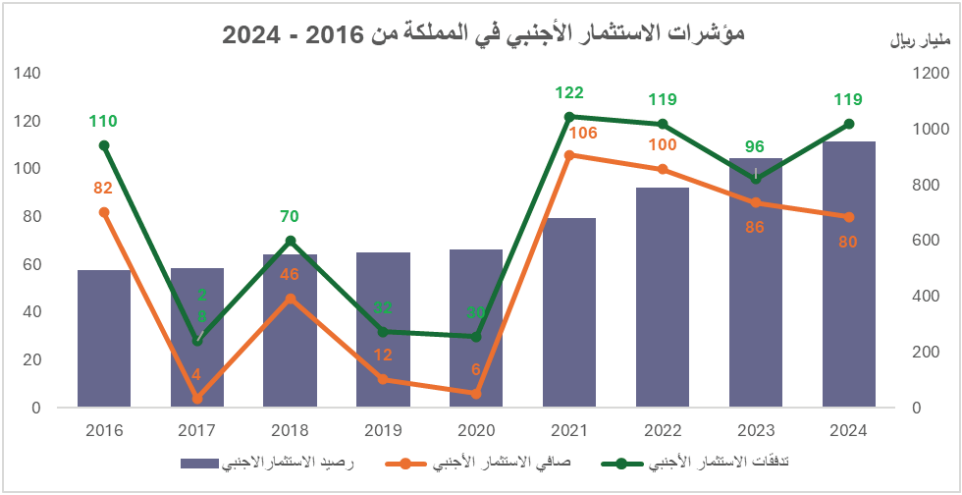

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء – الاستثمار الأجنبي المباشر 2024

الاستثمار الأجنبي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام 2024 (بالمليار ريال)

النشاط الاقتصادي	صافي الاستثمار الأجنبي	النسبة (٪) من اجمالي صافي الاثتثمار الاجنبي	رصيد الاستثمار الاجنبي	النسبة (٪) من أجمالي رصيد الاستثمار الاجنبي
الصناعة التحويلية	18,417	23.01 %	277,154	28.36 %
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية	14,844	18.55 %	149,599	15.3 %
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	14,024	17.52 %	126,154	13 %
التشييد	11,575	14.47 %	91,361	9.34 %
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	7,345	9.2 %	37,753	3.9 %
المعلومات والاتصالات	5,731	7.2 %	37,442	3.8 %
التعدين واستغلال المحاجر	3,702	4.63 %	36,926	3.7 %
الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	1,382	1.73 %	29,523	3 %
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	1,024	1.28 %	13,867	1.4 %
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	471	0.59 %	14,762	1.5 %
أنشطة صحة الانسان والعمل الاجتماعي	464	0.58 %	5,801	0.6 %
الأنشطة العقارية	251	0.31 %	21,907	2.2 %
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	225	0.28 %	15,898	1.6 %
التعليم	154	0.19 %	3,430	0.35 %
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	130	0.16 %	2,306	0.23 %
الفنون والترفيه والتسلية	128	0.16 %	1,826	0.18 %
أنشطة الخدمات الأخرى	86	0.11 %	334	0.034 %
النقل والتخزين	63	0.08 %	111,320	11.4 %
الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإلزامي	0	0	0	0
الإجمـــالي	80,016	100 %	977,363	100 %

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء – الاستثمار الأجنبي المباشر 2024

وبحسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، تصدّر قطاع الصناعات التحويلية صافي التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، بنسبة 23 % من إجمالي الصافي. كما بلغ رصيد الاستثمار في القطاع أكثر من 277 مليار ريال، أي ما نسبته 28 % من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي في المملكة. وتُبرز هذه الأرقام الميزة التنافسية التي تتمتع بها المملكة في البنية التحتية الصناعية، خاصة في قطاع الصناعات التحويلية، إلى جانب توفر المواد الخام الأساسية لهذه الصناعات.

وجاء في المرتبة الثانية قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، حيث بلغت نسبة صافي التدفقات الاستثمارية الأجنبية فيه 18.55 % من إجمالي الصافي، في حين بلغ رصيد الاستثمار في القطاع أكثر من 149 مليار ريال، بما يعادل نحو 15.3 % من إجمالي الأرصدة. وتشير هذه الأرقام إلى أن القطاع يُعد من القطاعات الحيوية في جذب الاستثمار الأجنبي للمملكة، وأن النمو الملحوظ فيه يُبرهن على وجود فرص واعدة، خصوصًا مع استمرار جهود المملكة في تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات.

أما قطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، فقد حلّ في المرتبة الثالثة، حيث بلغت نسبة صافي التدفقات الاستثمارية الأجنبية فيه نحو 17.52 % من إجمالي الصافي. كما بلغ رصيد الاستثمار في القطاع حوالي 126 مليار ريال، بنسبة 13 % من إجمالي الأرصدة. ويعكس ذلك نمو قطاع التأمين، إضافةً إلى متانة القطاع المالي السعودي، وثقة المستثمر الأجنبي به، فضلًا عن مواكبته لأحدث التقنيات العالمية، وعلى رأسها تقنية الفنتك (FinTech).

المراجـــع

- وزارة الاستثمار
- البنك المركزي السعودي
- الهيئة العامة للإحصاء
- صندوق النقد الدولي (IMF)

غرفة الرياض

Riyadh Chamber

riyadhchamber